

تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع

د. علي إسماعيل مجاهد

عضو هيئة التدريس - الأكاديمية الملكية للشرطة

لا يعتبر العنف ظاهرة جديدة وليدة اليوم أو الأمس القريب وإنما هي ظاهرة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ حتى تصل إلى بدء وجود الإنسان على سطح الأرض، وقصة قabil وهابيل لهي أبرز مثال على ذلك حيث شهدت أول جريمة قتل عرفها التاريخ الإنساني^(١)

ولقد لوحظ في السنوات الأخيرة في المجتمع العربي تردد وشيعون كلمة العنف فأصبحت أكثر الكلمات تداولاً في إعلامنا، وفي الأحاديث اليومية العادية، كما ارتبطت بكثير من الأحداث والظواهر مثل "التطرف والعنف - العنف الأسري - العنف المجتمعي - الإدمان والعنف - جناح الأحداث والعنف - الإرهاب والعنف - العنف الأبوى....."

ولا يخفى على أي متخصص أو حتى غير متخصص زيادة نبرة العنف في المجتمعات العربية، وتقلص مساحة الطيبة والتسامح، وتزداد الصورة وضوحاً حين تتبع نمط جرائم القتل في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من كون القتل فعلاً شديداً للعنف في حد ذاته، إلا أن حوادث القتل الأخيرة تشير إلى حجم هائل من القسوة والوحشية والرغبة في الانتقام.

وقد ازدهرت الدراسات التي تناولت موضوع العنف، وإن كانت في بداياتها تمثل نحو التركيز أولاً على دراسة العنف الجماهيري، ثم ظهرت بعد ذلك وعلى أثر تصاعد التيارات المتطرفة المنطلقة من الإيديولوجية الدينية الاهتمام بالعنف السياسي المنظم وظهرت عدة دراسات تتناول العنف السياسي بشكل عام أو العنف الديني بشكل خاص^(٢) ومع استمرار الاهتمام بظاهرة العنف الديني ظهر اهتمام خاص بالعنف الأسري أو العنف الموجه ضد المرأة والطفل.

إذن المشكلة ليس في وجود العنف في حد ذاته فهو موجود بوجود الإنسان، وإنما في اتساع مساحة ممارسات العنف وإزدياد جرائم العنف، وهذه الزيادة، وهذا الاتساع اتخذ محورين أولهما محور أفقي والثاني محور رأسي، والمحور الأفقي بمعنى اتساع مساحة ممارسات العنف داخل كل المؤسسات والوحدات الاجتماعية في الدولة، داخل الأسرة والمدرسة والمؤسسات التعليمية المختلفة وداخل وسائل الإعلام بكافة صنوفها، وداخل العمل والتجمعات السكانية والنادي ووسائل

المواصلات.. الخ.

أما المقصود بالمحور الرأسي فهو إزدياد مساحة ممارسات العنف عبر المراحل العمرية التي يمر بها الإنسان منذ الطفولة مروراً بالمرأفة وحتى الكبر والكهولة، ويستوي في ذلك الذكور والإناث.

وظاهرة العنف شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى معرفة حجمها الحقيقي والوعي بالعوامل الموضوعية لفهم الظاهرة وتحليلها، وكذلك الوعي بنمط الحياة المعيشية حتى يمكن تحليل الظاهرة من سياقها المجتمعي للوقوف على مسار تطورها والكشف عن أسبابها حتى يتسعى العمل على الحد من انتشارها.

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

ومن هذا المنطلق فقد قسمنا هذا البحث كالتالي:

المطلب الأول: تعريف وتقسيمات العنف وتمييزه بما يختلف به من مسميات.

المطلب الثاني: نظريات تحليل وتفسير أسباب العنف.

المطلب الثالث: العنف وأثره على المجتمع المحيط.

- التوصيات.
- قائمة المراجع.

المطلب الأول

تعريف وتقسيمات العنف

وتمييزه بما يختلف به من مسميات

العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعددة أو إرغام الفرد على إثبات هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى وتشير استخدامات مختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات (مثل تدمير الممتلكات) ويستخدم العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين، كما أنه يعتبر من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثقافة حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشيها ومن الممكن أن يتخذ العنف صوراً كثيرة تبدو في أي مكان على وجه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب بين شخصين والذي قد يسفر عن إيذاء بدني وإنهاء بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأفراد. كما أن العنف لا يقتصر على العنف البدني فحسب^(٣)

كما اختلف العلماء فيما بينهم حول أسباب السلوك العنيف - الذي يبدو في صورة العنف البدني، والسلوك العدواني تجاه شخص آخر-، وما إذا كان العنف سلوكاً غريزياً متأصلاً في النفس البشرية موجوداً لدى جميع الأفراد أم لا النظريات البيولوجية ، ونظرًا لأنه يمكن إرجاع العنف إلى عامل الإدراك بالإضافة إلى كونه يعد ظاهرة يمكن تقييمها وتحديد مدى تأثيرها، فقد وجد علماء النفس

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

اختلافاً كبيراً حول ما إذا كان البشر يدركون أن بعض الأفعال الجسدية المعينة قد تصدر عنهم توصف بأفعال العنف النظريات النفسية، كما يؤكد أنصار النظريات الاجتماعية على إن العنف يعتبر نتاجاً لظروف اقتصادية واجتماعية تمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وضعفه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكير الأسري العمدي أو غير العمدي، والفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها وما يستتبعه من تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، والمستوى الاجتماعي المتدني، وجيرة فاسدة كلها ضمام تكاد فيما بينها لتفزيز الإساءة والإيذاء والعنف ضد المجتمع المحيط.

مركز الإعلام الأمني

Police Media Center

ومن جهة أخرى وفي استطلاع للرأي أجري في ولاية شيكاغو وإلينوي صرخ ٦٧% من الأفراد الذين أدلوا بأرائهم بأن السبب الرئيسي لنشوء ظاهرة العنف هو الجدل والفراغ، حيث إن العنف ببساطة يعد نتيجة للجدل والاختلاف في الرأي بحدة، فإذا تم تجنب هذا الجدل وشغل أوقات الفراغ، سيتم وبالتالي تجنب العنف، كما أوضح "جيمس جيلجان" (James Gilligan) (٤) قائلاً أن الأشخاص يتوجهون إلى العنف كوسيلة لدفع الخزي أو الشعور بالذلة والإهانة. كما أن استخدام العنف غالباً ما يكون بمثابة مصدر فخر ودافع عن الكرامة خاصةً بين الرجال الذين يعتقدون في الغالب أن العنف هو معنى الرجلhood ولديلها.

▪ التعريف اللغوي للعنف:

عرف العنف لغوياً " بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أي أخذه بشدة، والتغنيف هو التقرير واللوم " (٥).

وفي المعجم الفلسفى: " العنف مضاد للرفق ، ومرادف للشدة والقسوة ، والعنف هو المتصف بالعنف ، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف " (٦)

وعرف في العلوم الاجتماعية بأنه " استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما " (٧).

وكلمة العنف"Violence" مشتقة من الكلمة اللاتينية Violare التي تعني ينتهك أو يؤدى أو يغتصب فالعنف إنتهاك أو أذى يلحق بالأشخاص والأشياء. (٨)

وقد ذكر قاموس ويبيستر Webster أن العنف " القوة الجسدية التي تستخدم للإيذاء أو للإضرار " (٩)

▪ التعريف الإصطلاحى للعنف:

يعرف البعض (١٠) العنف بأنه: " الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما" وبعبارة أخرى هو سوء إستعمال القوة، ويعنى جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة

الجسديّة للشخص (قتل - ضرب - جرح)، كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تمهير - تخريب - إتلاف) حيث تفترض هذه المصطلحات نوعاً معيناً من العنف والعنف مرادف للشدة والقسوة".

العنف في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه "الاستخدام المتعمد للقوة البدنية الفعلية أو التهديد باستخدامها ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة من الأشخاص أو المجتمع ككل مما يسفر عن وقوع إصابات أو وفيات، أو إيذاء نفسي أو سوء نمو أو حرمان، أو قد يؤدي بشكل كبير إلى ذلك". وتشير التقديرات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة وقوع خسائر في الأرواح بسبب أعمال العنف كل عام على مستوى العالم قد بلغت ١,٦ مليون شخص. كما يعد العنف من أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي بحياة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٤٤ عاماً خاصة من الذكور^(١١).

ويعرف عالم الاجتماع "جوهان جولتن" (Galtung Johan) (١٢) العنف بأنه "ضرر يمكن تجنبه عند الوفاء بالإحتياجات الأساسية للإنسان" مثل: البقاء وتعزيز الرفاهية والهوية والحرية. ويتوافق هذا الشكل من أشكال العنف مع الأساليب المنهجية التي من خلالها يقوم نظام إجتماعي أو مؤسسة إجتماعية معينة بقتل الأفراد ببطء عن طريق منعهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية". من ناحية أخرى، قدم الطبيب الفرنسي "أندريه جيرنزي" (Gernez André) الدليل على هذا المفهوم، حيث لاحظ أن سبب وفاة مئات الملائين من البشر هو الأمراض الانتكاسية التي يمكن تجنبها بطريقة سهلة وسريعة.

ومن خلال جميع ما سبق يمكن تعريف العنف: بأنه "أي سلوك يؤدي إلى إذاء شخص آخر وقد يكون هذا السلوك كلامياً نفسياً (معنوياً) يتضمن أشكالاً بسيطة من الإعتداءات الكلامية أو التهديد وقد يكون السلوك فعلياً حركياً (مادياً) كالضرب المبرح والإغتصاب والحرق والقتل وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك في آن واحد

القسمات الفقهية للعنف ■

ينقسم العنف إلى عدة تقييمات فمن حيث أساس المشروعية وعدمها يقسم العنف إلى عنف مشروع وعنف غير مشروع ويقصد بالعنف المشروع ذلك العنف الذي يستخدم أداءً لواجب أو استعمالاً لحق، أما العنف غير المشروع فهو الذي يخالف ما نص عليه القانون^(١٣).

وهناك من يقسم العنف إلى عنف فطري وعنف مكتسب، كما يمكن تقسيم العنف إلى عنف بدني وعنف نفسي، وهناك من يقسم العنف تقسيماً ثلاثةً إلى عنيف منظم وتلقائي ومرضي، ويقصد

بالعنف المنظم ذلك العنف الذي يكون نتيجة تخطيط وتدبير، أما العنف التلقائي فهو ذلك العنف الذي يكون وليد اللحظة أو الموقف ويتم بشكل عفوي كرد فعل لطبيعة الحدث دون تخطيط أو تدبير، وأخيراً العنف المرضي ويمارسه الأفراد الذين يعانون من أمراض عضوية أو نفسية أو عقلية أو عصبية تولد لديهم رغبة في إرتكاب العنف^(١٤).

- كذلك هناك تقسيم ثلاثي آخر للعنف وهو العنف البدني، والعنف الشفوي والعنف بالسلط على الآخرين لإحداث نتائج اقتصادية ونفسية وعقلية واجتماعية، ويشرط لتوافر هذا النوع من العنف وجود النية لإحداث النتائج الضارة^(١٥).

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

▪ تمييز العنف عما يخلط به من مسميات:

ظاهرة العنف والأزمة:

قد يخلط البعض بين مفهومي الأزمة والعنف من خلال النظر إلى بعض المواقف الإجتماعية التي يستخدم فيها العنف على إنها مواقف تعبّر عن الأزمة، أو على أساس أن استخدام أحد أطراف الموقف للعنف يعتبر من العوامل الدافعة لخلقها الأزمة.

ويرى بعض من يستخدمون مصطلحي الأزمة والعنف كمتراوفين أن العنف هو أزمة ذات طابع عدائي حيث يفرقون بين الأزمات ذات الطابع العدائي والتي تتحصر في إطار التحريب والعنف والإرهاب الداخلي والمظاهرات العدائية، والاختيارات السياسية، والأزمات ذات الطابع غير العدائي وتحصر في الكوارث الطبيعية والصناعية والزراعية والبشرية كالأوبئة.

ومن جهة أخرى فمفهوم العنف يتضمن بالضرورة وجود أطراف يدخلون في علاقة إجتماعية ويتكلون كل طرف ضد الآخر للحصول على حقوق أساسية لهم، بينما الأزمة لا تستلزم بالضرورة وجود أطراف في موقف الأزمة، أي أن العنف في النهاية قد يكون جزءاً من الأزمة ونتيجة مباشرة أو غير مباشرة لها، وعرضياً من أعراضها^(١٦).

ظاهرة العنف والصراع:

يعتبر الصراع عملية إجتماعية ضرورية لفهم العلاقات الاجتماعية، ويمثل نضالاً وكفاحاً حول القيم والمكانات ومصادر القوة^(١٧) والعنف هو عنصر رئيسي في عملية الصراع ولكنه ليس صراعاً في حد ذاته، فالطبقة العاملة التي تقود عملية الصراع تستخدم أساليب عنيفة بالضرورة في صراعها من أجل استعادة حريتها وحقوقها إذ لا تكتفي بتوجيه ضرباتها إلى علاقات الإنتاج البرجوازية، وإنما تتجه إلى وسائل الإنتاج فتختلف الآلات، وتحرق البضائع والمصانع^(١٨).

ظاهرة العنف والعدوان:

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

الإرشاد والتأهيل والتوعية والتنمية

يرى هارمور "Harmour" أن العنف يرتبط بالعدوان وأنه نشاط تجاري يتضمن عنفاً في حد ذاته، كما يعرف صمويل "Samule" العدوان بأنه سلوك القصد منه إحداث الضرر الجسمي أو النفسي لشخص آخر أو يسبب التلف المادي لشيء ما، أما باندورا "Bandura" فيعرف العدوان بأنه سلوك يؤدي إلى الضرر الشخصي وتدمير الممتلكات ويり حجازي أن العنف (هو الجانب النشط من العدوانية وفي هذه الحالة تنفجر العدوانية صريحة مذلة في شدتها واجتياحها لكل الحدود مفاجئة حتى لأكثر الناس توقعًا لها) ^(١٩)

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ظاهرة العنف والإساءة أو الإيذاء في كثير من الأحيان يستخدم مصطلح الإساءة مرادفًا لمصطلح العنف، ويقصد بالإساءة أي فعل يقوم به أحد أفراد الأسرة بقصد إيقاع الضرر بشخص آخر، ولقد عرف جل "GI" إيذاء الطفل على أنه الممارسة المتعتمدة أو المقصودة من جانب أحد الآباء أو أولياء الأمور بهدف الإيذاء والأضرار حتى تدمير الطفل ^(٢٠).

المطلب الثاني

أنواع العنف ونظريات تحليله وتفسير أسبابه

يعرف الدارسون في مجال العلوم الاجتماعية ثلاثة صور أساسية للعنف ^(٢١):
أولها: العنف المؤسسي، الذي تعبّر عنه ممارسات بعض الحكومات خروجاً عن الدساتير والمواثيق والشرعية التي ارتضتها نفسها.
وثانيها: المقاومة المسلحة.
وثالثها: العنف الهيكلي الذي ينجم عن التفاوت في توزيع الدخول والثروات وفرص الحياة أو هو نتيجة الإنقسام الطبقي داخل كل مجتمع. كما تنقسم نظريات تحليل العنف لتفصيل أسباب وقوعه إلى:
(أولاً) النظريات الاجتماعية وتشمل:
(١) البنائية الوظيفية:

وأنصار هذا الاتجاه يؤكدون على إن العنف يعتبر نتاجاً لظروف اجتماعية اقتصادية تمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وضغوطه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكك الأسري العددي أو غير العددي، والفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها ما يستتبعه من تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، والمستوى الاجتماعي المتدني، وجيرة فاسدة كلها ضمام تتكافئ فيما بينها لتفرز هذه العوامل الاجتماعية والإساءة والعنف، حيث أنها تمثل ضغوطاً بيئية اجتماعية اقتصادية على الآباء وتدفعهم إلى ممارسة عدوانيتهم تجاه الأبناء ^(٢٢).

(٢) نظرية التفاعلية الرمزية لدراسة سلوك العنف الأسري:

يركز هذا الإتجاه على دراسة الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة لذلك فهو يركز عند دراسته للعنف الأسري على العلاقات السلبية ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة حيث كلما سادت قيم الفردية والأنانية والذاتية في الأسرة كلما قلت درجة التفاعل الأسري الإيجابي مما يفضي إلى العديد من مظاهر العنف الأسري^(٢٣).

(٣) نظرية التعلم الاجتماعي لدراسة العنف الأسري:

وتتركز هذه النظرية على أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وإن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبنائهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ويطالبونهم بـلا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى، والبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون بل إن بعض الآباء يشجعون الأبناء على التصرف بعنف عند الضرورة^(٢٤).

(٤) نظرية الفقر والحرمان من القوة:

في إطار هذه النظرية فإن الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة، ومن ثم القدرة على التأثير في المعادلة الاجتماعية بحيث يؤدي هذا العجز عن إمتلاك القوة إلى جعل السياقات الفقيرة هي سياقات التوتر، ومن ثم سياقات العنف والجريمة وتأكد هذه النظرية على أربعة أبعاد أساسية هي:

(أ) بعد الاجتماعي والاقتصادي: ويشير إلى النقص النسبي المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة الأمر الذي يعجزهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية بما يدفعهم إلى سلوك العنف.

(ب) بعد السياسي: ويطلق على عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء الأمر الذي يهمش الفقراء بالنسبة لما يحدث في المجتمع مما ينعكس بآثاره على الأسرة حيث المكان والمتنفس الوحيد لممارسة الوجود والسلطة من قبل الوالدين وبالتالي يشوب سلوكهما قدرًا كبيراً من العنف والعدوان تجاه الأبناء.

(ج) بعد النفسي: وهو الشعور الداخلي للفقراء بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة، ومن شأن ذلك أن يجعل علاقتهم بمجتمعهم ذات طبيعة سلبية ترتبط بها مشاعر الإحباط التي تخرج من خلال قنوات عديدة غير شرعية ممثلة في العنف والتعسف في استخدام حق الوالدين في التأديب.

(د) بعد الإعلامي: ظاهرة الإنفاق البذخي ولا سيما في عصر الفضاء المفتوح حيث تعتبر البلاد النامية (المستهلكة) أسوقاً خصبة لإعلام البلاد المتقدمة (المنتجة) وإكساب الأفراد للعادات الاستهلاكية السيئة "وبرغم ضعف الموازنة الاقتصادية بالمقارنة بهم" مما يؤثر

سلباً على الاقتصاد الشخصي وبالتالي زيادة انهيار التنمية الوطنية وحدوث اختلالات أمنية، حيث أن الإعلام والإعلان في ظل العولمة حول الحاجات الثانوية للإنسان إلى حاجات أساسية (مثل السيارة، والأجهزة الكهربائية المتطورة، والأقمار الصناعية... وغيرها) مما يثقل من كاهل الأسر الفقيرة في تلبية تلك الحاجات وتوفيرها نظراً لطبع الأبناء للحصول عليها وإنبهارهم بالإعلان الغربي عنها^(٢٥) مما يؤدي إلى السلوك العنيف من قبل الآباء ضد الأبناء، والعكس وكذا من قبل أفراد الأسرة ضد المجتمع.

٥) نظرية ثقافة العنف لتفسير ظاهرة العنف: Police Media Center

وتفترض تلك النظرية أن وجود ثقافة العنف تجسّد إتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيد العنف في الروايات والأفلام أي في وسائل الإعلام بصفة عامة، واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل "الغاية تبرر الوسيلة" مما يفضي في النهاية إلى وجود ثقافات أساسية أو فرعية تجد العنف وتقرّر شرعاً وتبذر نماذجه في المجتمع، بحيث أنه يصبح جزءاً من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعور بالذنب نتيجة العداون عليهم^(٢٦).

(ثانياً) النظريات النفسية وتشمل:

(١) نظرية الإحباط والعدوان: والتي تعزي سبب العنف إلى حالة الإحباط من جراء الشعور بالقهر الاجتماعي^(٢٧)

(٢) نظرية التحليل النفسي: حيث أثبتت تلك النظرية أن هناك علاقة بين العنف الوالدي الموجه للطفل في أسرة التوجيه وبين مواقف الإحباط والأذى التي تعرض لها الوالدان أو أحدهما في أسرة النشأة^(٢٨).

(٣) نظرية الضغوط: والمقصود بها تلك المطالب التي ترغم الفرد على الإسراع بجهوده " ولا توجد لديه الإمكانيات لتحقيقها " وبالتالي تدفعه إلى العنف^(٢٩).

(٤) النظرية المعرفية: والتي تؤكد على إن سلوك الإساءة الوالدية يرجع إلى نقص في المهارات الإدراكية للوالدين تجاه الطفل.

(٥) نظرية التعاطف: وتعزي هذه النظرية الإساءة الوالدية إلى أن الوالدين لم يمارسوا سلوك التعاطف في الصغر فلكي نفهم الآخرين وندركهم على نحو جيد علينا أن نقلدهم ونتخيل مشاعرهم.

(ثالثاً) النظريات البيولوجية:

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

- (١) نظرية الأصول البيولوجية الغريزية: وتقوم تلك النظرية على فرضية أساسية مفادها أن هناك غريزة عامة للإقتتال لدى الإنسان، ومن ثم فإن جانباً كبيراً من العنف البشري يرتد إلى أصول غريزية^(٣٠).
- (٢) نظرية الإختلال في كروموسومات الذكورة: وترجع هذه النظرية سبب العنف إلى وجود اختلال في كروموسومات الذكورة^(٣١).
- (٣) نظرية هرمونات الذكورة: وتعزي إلى الهرمونات الذكورية (الأندروجين) بأنها السبب المباشر لوقوع العنف بدرجة أكبر من الذكور.
- (٤) نظرية وجود ملحة التدمير في موقع معين في المخ: واستخدم أنصار هذه النظرية أساليب عديدة لتحديد موقع النشاط الكهربائي الشاذ في المخ لدى الأفراد المعروف عنهم تاريخ عنف إجرامي طويل، والتي كان يعتقد أن مركزها في موقع في المخ فوق الأذن.
- (٥) نظرية المستويات المختلفة للكوليسترون في الدم: ومفاد هذه النظرية أن هناك علاقة وثيقة بين العنف والمستويات المنخفضة لنسبة الكوليسترون في الدم فكلما كانت مستويات الكوليسترون منخفضة كلما إزدادت هرمونات العنف في الجسم والعكس صحيح.

المطلب الثالث

العنف وأثره على المجتمع المحيط

تقف خلف كل سلوك جملة دوافع وعوامل تفسر أسباباً كامنة تعلل إنتهاج السلوك المعين وظاهرة العنف لها أسبابها ودوافعها وعليها تحديدتها بشكل واضح للوصول إلى جوهر الحلول وجزورها، ولا شك أننا سنكون في حالة إرباك إذا لم نعرف حقاً الأسباب التي تدفعنا وتسيرنا من هنا علينا تحاشي الأحكام المتسرعة لظاهرة العنف. لكن هناك عدة ملاحظات منهجية في بحث مسألة الدوافع والأسباب:

- ١ - إن العنف ظاهرة مركبة متعددة التغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتدخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض سلباً أو إيجاباً فيما بينها لتفجر أعمال العنف.
- ٢ - إنه يجب التمييز بين الأسباب المباشرة والمؤقتة التي تفجر أعمال العنف، وتلك العوامل غير المباشرة أو الكامنة التي تقف خلفها. فالأولى تعتبر بمثابة المناسبات والشرارات ولكنها ليست الأسباب والعوامل البنائية الكامنة التي تولد الظاهرة. فقيام حكومة ما برفع أسعار بعض السلع مثلاً يسبب عنفاً جماهيرياً فإنه لا يعد السبب الرئيسي للعنف حيث يرتبط غالباً بوجود أزمة تنمية تمثل بعض أبعادها الاقتصادية في موجات التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات والديون...^(٣٢).

٣- إنه على الرغم من تعدد وتدخل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً، بل يختلف من دولة إلى أخرى، طبقاً للاختلافات والتمايزات المرتبطة بالتركيب الاجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الإقتصادية.
وفي بعض الحالات، يمكن القول بوجود عامل أو عوامل جوهيرية أو مركبة تؤدي إلى أعمال العنف بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية.

- والأسباب الفكرية الكامنة وراء ظاهرة العنف عديدة نذكر بعضها:
أولاً: الثانية الفكرية: تعتبر الثانية الفكرية المتمثلة في رؤية الواقع محصوراً بين دفتري الحق والباطل، أو الحرمة والحلية، أو الصواب والإنحراف، لكافة خصومنا، هي أبرز أسباب نشوء العنف، ويسمى العنف الفكري بالتعصب والتزمر.
ثانياً: التركيبة النفسية وتأثيرات البيئة:
لا شك أن البيئة تفرض ضرورتها على الناس وتشكل طباعهم، إذ شكلت عنصراً مفصلياً في نشأة التطرف والتزمر حيث ساهمت البيئة في إحداث أزمات إقتصادية وإجتماعية نتجت عنها جماعات الرفض للتعبير عن نوع من الإحباط والسطح كرد فعل للقهر الإقتصادي والتهمش الإجتماعي.

والعنف يتولد من الحرمان النسبي الذي يفضي إلى التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو كائن بالفعل، فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العنف. من ناحية أخرى يلحظ أن الشباب من أكثر فئات الإنخراط في العنف بحكم التكوين النفسي والفيسيولوجي مما جعلهم (أكثر حساسية إزاء المشكلات الإجتماعية والإقتصادية، وأكثر استعداداً للإستجابة العنيفة) من هنا يتمس سلوكهم السياسي^(٣) بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعى إلى تغييره، وتشكل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية التي تعانيها المجتمعات العربية مثل أزمة الهوية وغياب القيمة السلوكية، وإهتزاز القيم والمعايير، وتزعزع الثقة في النظم والحكام، وتزايد الإحساس بالفراغ الفكري والثقافي، هذه العوامل شكلت قوة دافعة لإنخراط الشباب في الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي تقدم بدليلاً للإحساس بالأمن والهوية ولرفع رأية الرفض والاحتجاج ضد النظم والأوضاع القائمة.

فيما يعتبر الطلبة شريحة أخرى من شرائح المجتمع القريب لمستنقع العنف. والسبب أن الطلبة هم أبناء مختلف طبقات المجتمع وفئاته ومن ثم فإن المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تركت آثارها السلبية عليهم بدرجة أو بأخرى وبخاصة في ما يتعلق بارتفاع معدل البطالة ونقص فرص العمل وارتفاع كلفة الحياة وزيادة الإحساس بعجز النظم السياسية عن توفير متطلبات

الحياة الكريمة، مما يجعل مواقفهم أقرب للقوى الراضة للأوضاع والسياسات والنظم القائمة. كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية يزيد من إحباط الفئات الدنيا والمتوسطة في المجتمع مما يغلب طابع العنف على ردود أفعالهم.^(٣٤)

ثالثاً إخفاقات التنمية

إن التفاوت الاجتماعي يترتب عليه فقر وسوء تغذية وإرتفاع معدلات الوفاة مقارنة بالمواليد وتفاوت شاسع في صورة المواصلات والأنظمة والمعلومات مما يشكل عنفًا هيكلياً تتحقق آثاره بطريقة غير مباشرة^(٣٥). فأحداث الشعب التي عرفتها الأقطار العربية مثل مصر ١٩٧٧ وتونس ١٩٨١، والمغرب ١٩٨٤، والسودان ١٩٨١، ١٩٨٥، كانت نتيجة قيام حكومات هذه الأقطار برفع أسعار السلع الأساسية وتخفيف الدعم وذلك تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي.

كما تظهر فرص عدم العدالة الاجتماعية المتمثلة في تفاوت توزيع الدخول والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء بين الحضر والريف مما يحول الأرياف إلى حزمة فقر مدقع. فمعظم البلدان العربية والإسلامية تعيش تحت وطأة إخفاق مخططات التنمية وإنشار الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وتزايد مظاهر الإستفزاز الاجتماعي وإنهيار قيمة العمل وتدني إنتاجيته وتدور المرافق الحكومية والخدمات العامة وتكدس الأحياء العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل، كما تمثل تيارات الغضب والعنف أحد أسبابها رد فعل نفسي للأوضاع المتردية التي تحياها بعض المجتمعات العربية والإسلامية^(٣٦).

أما إخفاق التنمية التربوية فيظهر بجلاء إنحطاط المؤسسات والنشاطات الأكademية والمناهج التعليمية ووسائلها حيث تتكرس أهداف التعليم على التقين والتكرار والحفظ دون أن تخلق رجلاً مبدعاً نامي العقل مفكراً مناقشاً، إنها نظم تعليمية لا تساعد على تنمية التعبير الحر عن الرأي مما يعبد طريق تربية إتجاهات اللجوء للعنف، ونظراً لغياب التخطيط التربوي السليم وفي ظل تفاوت المدخلات التعليمية عن مخرجاته، نشأت أزمة التعليم التي أدت إلى تهميش أعداد ضخمة من الشباب الذين لم ينالوا حظهم من التعليم أو لم ينالوا فرصهم في الحياة والعمل بعد التخرج فلفظ التعليم أعداداً لن تجد طريقها إلى الاندماج داخل دواليب الدولة والمؤسسات فاستشرت ظاهرة التبطيل بين الشباب وتتمامي شعوره حد بالإحباط وعدم الثقة من مجلن النظم والعمليات السياسية، وجعل هذه الفئات لقمة سائحة للانحراف في العنف.

وهناك الإخفاق التنموي الاقتصادي والمتمثل في التفاوت الطبقي والحرمان الاقتصادي لبعض فئات المجتمع^(٣٧) وهيمنة قوى المال والأعمال على كافة مناحي النمو الاقتصادي ومراكز سلطة إتخاذ القرار وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروات كلها تؤثر بصورة مباشرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك وتخلق أزمة تنمية.

وليس من قبيل الصدفة أن نشهد فشل العديد من الأنظمة العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين، ويظهر الخلل التوزيعي الاقتصادي من مصدرين أولهما: النقص في مصادر الثورة والسلع والخدمات المادية، أي القيم المتنازع لها بين أفراد المجتمع وهنا تبرز أهمية التنمية الاقتصادية. ثانيها: هو عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفاته، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وإنحيازها لصالح فئات دون أخرى^(٣٨). وقد ظهرت دراسات خلصت إلى وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي، أي كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل العنف السياسي.

وهناك من قسم أسباب ودوافع العنف (٣٩)، إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

أولاً: أسباب ذاتية ترجع إلى شخصية القائم بالعنف لأن يكون لديه خلل في الشخصية بمعاناته من إضطرابات نفسية أو تعاطي المسكرات والمخدرات، أو يكون لديه مرض عقلي.

ثانياً: أسباب اجتماعية الظروف الأسرية التي يقوم بها القائم بالعنف التي ربما تتمثل في الظروف الاجتماعية الإقتصادية، مثل الفقر أو الدخل الضعيف الذي لا يكفي المتطلبات الأسرية، أو حالة المسكن أو المنطقة التي يعيش فيها أو نمط الحياة الأسرية بشكل عام، كثرة المشاحنات نتيجة للضغوط المحيطة أو عدم التوافق الزواجي، كذلك المستوى الثقافي وكيفية قضاء وقت الفراغ والمستوى العلمي لأفراد الأسرة ونوع المهنة التي يقوم بها القائم بالعنف، الوازع الديني، العلاقة بين الطرفين.

ثالثاً: أسباب مجتمعية كالعنف المنتشر والأحداث العربية والعالمية التي تنتقل عبر الفضائيات والإنترنت والاعلام الالكتروني فالتحولات التي تحدث في المجتمع الكبير تنتقل وبشكل غير مباشر إلى المجتمعات الصغيرة.

- ويظهر العنف في مجتمعاتنا في عدة أشكال:
أولاً: العنف المباشر:

١- لفظي: وهو يتبدى في استخدام ألفاظ بذئبة أو جارحة، وعلو الصوت، وحدة النبرة، والصراخ، والصخب، وأبواق السيارات بدون داع.

٤- جسدي: ويظهر في الخشونة في التعامل مع الدفع في الشوارع ووسائل المواصلات حتى يصل إلى التشابك بالأيدي لأتفه الأسباب، أو استخدام الأسلحة، واستئجار الباطجية والحراس الشخصيين بهدف الدفاع أو الإرهاب.

ثانياً: العنف غير المباشر: (العدوان السلبي)

ممثل في اللامبالاة، والترaxي، والكسل، وتعطيل المصالح، والصمت، والسلبية، والإهمال... إلخ وقد أعرب خبراء في علم الاجتماع والنفس عن قلقهم للخط المتضاد في مؤشر العنف داخل الأسرة العربية، وأن حوادث العنف الأخيرة أظهرت مدى الفظاعة والتطرف في بعضها مثل العنف الموجه من الأبناء للأباء أو العكس.

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

العنف الموجه من الأبناء للأباء أو العكس

- إنشاء آلية من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية لوضع قسم خاص بتلقي بلاغات المواطنين ضد أنواع العنف المختلفة "موقع تلقي شكاوى المواطنين" مع إحالتها للجهات المختصة بالفحص والرد، ويمكن من خلال ذلك حفظ تلك البلاغات بقواعد بيانات لرصد الأماكن والأوقات التي يكثر بها ارتكاب جرائم العنف بأصنافها وتقسيماتها المختلفة وإعداد الإحصائيات والرسوم البيانية الموضحة لحجم، واتجاه المشكلة، وأماكن وتوفقات ومواسم وقوعها لمعاونة متذدي القرار "حيث أن فهم كافة أبعاد المشكلة من مختلف الأوجه والأبعاد هو أقصر الطرق لحلها".
- إبراز دور إدارة الإعلام الأمني بإعداد حملات إعلامية "بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية" لنشر الوعي بين أفراد المجتمع وتزويدهم بمعلومات كافية وصحيحة حول مدي إنتشار العنف ودوافعه وعواقبه وسبل التعامل الفعال مع مرتكبيه ومدى تأثيره على كافة مكونات المجتمع، ونشر الوعي بين الناس بكيفية تحكم الفرد في دفعاته العنيفة وكيفية تجنبه الوقوع في تصرفات تتسم بالعنف وتوقعه تحت طائلة القانون، مع إبراز جهود وزارة الداخلية في هذا المجال.
- عقد دورات تدريبية وتعليمية وثقافية للتوعية بمخاطر العنف "بأنواعه المختلفة" وأبعاده، وأشاره المتنوعة على الأمن المجتمعي، مع إعداد النشرات والكتيبات اللازمة لذلك.

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

العنف الموجه من الأبناء للأباء أو العكس

- إضافة موضوع العنف المجتمعي، وأنواعه، ومسبباته، وأضراره، والعقوبات المترتبة عليه....
 ضمن برامج التدريب الثقافي لجميع فئات الأمن، وفي اللقاءات والندوات العامة بدورات تدريب الضباط، وكذا في المحاضرات العامة لطلبة الأكاديمية الملكية للشرطة.

- العمل على زيادة التكامل الاجتماعي "من خلال التنسيق مع الجمعيات الأهلية وجمعيات وأفراد ووسائل إعلام ومراسلون بحث علمي، ونظرًا لما تتطلبه الإهاطة الصحية والنفسية والقانونية بضحايا العنف من إعتمادات مالية ومن موارد بشرية مؤهلة" حيث تتفاصل حدة العنف بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية "Primary Group" التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس فيهم القيم الدينية والإنتمانية "Belonging Values" من خلال العمل على ما يلي:

- (١) تكثيف التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والإقليمي في مجال مقاومة العنف.
- (٢) توجيه العناية نحو الفئات الهشة (الأكثر قابلية لاستثارة العنف)؛ للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات.
- (٣) دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة لاستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج.
- (٤) الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف.
- (٥) التدريب على المهارات الاجتماعية؛ من خلال إعداد برامج للتدريب على المهارات الاجتماعية كمهارة التواصل ومهارات تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية.
- (٦) الاعتماد على رجال الدين في نشر خطاب مناهض للعنف وداعم لقيم

قائمة المراجع

- (١) يوسف ميخائيل أسعد، البشرية والمستقبل الغامض، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٩٣، ص ٢٤٥.
- (٢) أحمد زايد، سمية نصر، فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، القاهرة، يوليو ١٩٩٦ م ص، ص ٣٢.
- (٣) العنف على شبكة الانترنت على العنوانين <HTTP://WWW.MERRIAM-WEBSTER.COM/DICTIONARY/VIOLENCE> HTTP://WWW.ASKOXFORD.COM/CONCISE_OED/VIOLENCE?VIEW=UK <HTTP://WWW.BARTLEBY.COM/61/0/V0110000.HTM>
- (٤) Gilligan, James, Violence: Our Deadly Epidemic and Its Causes. Putnam Adult .,London,(٢٠٠٨)
- (٥) ابن منظور، لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٧
- (٦) جميل صليب، المعجم الفلسفى، ج ٢، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢ ص ١١٢
- (٧) أحمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦
- (٨) جميل صليب، المعجم الفلسفى بالالفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص ١٢٠.
- (٩) Webster's Deluxe Unabridged Dictionary ,SecondEdition , New York Simon & Schuster , 1979,p22.
- (١٠) أحمد مجدي حجازي، شادية على قنواوى، المخدرات وواقع العالم الثالث، دراسة حالة لأحد المجتمعات العربية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية تصدر عن المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، ج ١، ع ١، القاهرة، ١٩٩٥، م، ص ١٥.
- (١١) شبكة الانترنت على العنوان [WHO: 1.6 million die in violence annually](#)
- (١٢) John Edwards' 'Bumper Sticker' Complaint Not So Off the Mark, New Memo Shows
- (١٣) سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ٢٠٠٥ م، ص ١٩٤.
- (١٤) Lenore E.Walker ,Psychology &Domestic Violence around the world American Psychological Association Vol-54.NO.1,January,1999,PP.21-29
- (١٥) Williams , R,Soual Sources of Violence & Deterrence Journal of Marriage & the family 54.Aug 1992,pp620-622
- (١٦) د/نجاء عبد الحميد راتب، دراسات سوسيولوجية في إدارة الأزمات، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ٢٠٠١ م، ص ص ١٤٠-١٣٨
- (١٧) د/نجاء عبد الحميد راتب، المرجع السابق ص ١٤٣-١٤٤.
- (١٨) محمد حسنين هيكيل، خريف الغضب، شركة الطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ٩، سنة ١٩٨٥ م، ص ٤١١.
- (١٩) سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص ١٩٦ م.
- (٢٠) إجلال إسماعيل حلمي، العنف الأسرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٩٩ ص ٢٩
- (٢١) العنف الاجتماعي، على موقع شبكة الانترنت، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite>
- (٢٢) إجلال إسماعيل حلمي، العنف الأسرى، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٥
- (٢٣) سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ٢٠٠٥ م، ص ١٨١-١٨٠.
- (٢٤) سامية مصطفى الشاشب، النظرية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٩٣ م، ص ٥٤.
- (٢٥) د/ إسماعيل مجاهد، التباين العلمي كأساس للتخطيط الأمني، دار الإسراء، القاهرة، سنة ٢٠٠٥ م، ص ١٢١.
- (٢٦) محمد الجوهرى وأخرون، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، سنة ١٩٩٥ م، ص ٨١.
- (٢٧) لمزيد من التفصيات راجع ضياء زاهر، الفيم في الكتاب النثر، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، سنة ١٩٩٦ م، ص ٣٩ وكذا هاللى عبد الله أحمد، تجريم فكرة التسعف، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠ م.
- (٢٨) محمد نبيل عبد الحميد، الإساءة الولادية، مركز الكتاب النثر، القاهرة، سنة ٢٠٠٠ م، ص ٧
- (٢٩) سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص ١٨٧.
- (٣٠) سهير عادل العطار، الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي، رسالة دكتواراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ١٩٩٤ م، ص ٥٦٨.
- (٣١) محمد الجوهرى وأخرون، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (٣٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٢ م، ص ٧٥.
- (٣٣) د/سعد ابراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار القافية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٨٣ م، ص ٧٣.
- (٣٤) لمزيد من التفصيات راجع د. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص ٨٧.
- (٣٥) لمزيد من التفصيات راجع، بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة وتعليق د/ محمد الجوهره وأخرون، الطابعة الثامنة، دار المعرفة، سنة ١٩٩٦ م.
- (٣٦) أسباب العنف السياسي في الدول العربية، <http://www.14 masom.com/maktaba>.
- (٣٧) راجع في ذات المعنى، الطبقات في المجتمع الحديث، تأليف بوتمور، ترجمة د/ محمد الجوهرى وأخرون، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، القاهرة، سنة ١٩٨٤ م.
- (٣٨) أسباب العنف السياسي في الدول العربية، <http://www.14 masom.com/maktaba> ، مرجع سابق.
- (٣٩) لمزيد من التفصيات راجع د/ محمد على محمد، علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ، دار المعرفة المjamعية، الإسكندرية، سنة ١٩٨١ م.